

من فقه الجهاد

قتل النساء والولدان والشيخوخة

الحلقة - ١

قد بينا من قبل ان الاسلام لا يقتل الا المقاتلة او الذين يمدون المشركين واعداء الاسلام بالمال أو برأى لان الاية (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ٥٠) وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) ، والمقاتلة مفاعلة من المشاركة من الجانبين فمن قاتل أو اشترك بوسيلة ما في القتال فانه يقتل ويقاتل والا فلا حاجة الى قتله .

ولذا فلا حاجة لقتل النساء لضعفهن الا اذا قاتلن ولا يقتلن الاطفال ولا الرهبان عن قصد الا اذا اختلطوا بالمشركين، ولم نستطع ان نضرب المشاركين المقاتلين منفردين فهنا نضرب المشركين ولا نقصد الضعفة . ان التنكيل بالذرية والضعفة يورث الأحقاد لأجيال كثيرة ويسطره التاريخ بمداد الدموع لتتناقله الأجيال جيلا بعد جيل، وهذا الذي لا يريده الاسلام .

ان الاسلام يريد أن يحبب الناس به ويريد أن يحبب الله ورسوله ودينه الى الناس .

ولكن الاسلام في نفس الوقت لا يترتب على شهوات الناس ولا يغيّر منهاجه ارضاء لا هوائهم (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض ومن فيهن ٥٥) المؤمنون (٧١) .

وقد اختلفت اراء العلماء في هذه القضية على مذاهب :

١- المذهب الاول: لا يجوز قتل النساء والولدان بأي حال : وهو مذهب مالك والاوزاعي، حتى ان تنترس الكفار بأطفالهم ونسائهم لا يجوز رميهم ولو تحصنوا في حصن ومعهم ذريتهم لا يجوز رميهم بالمنجنيق وغيره .

٢- المذهب الثاني: لا يقصد الضعفة

بالقتل الا اذا قاتلوا او اختلطوا بالمقاتلين بحيث لا نستطيع مقاتلة المقاتلين بدون قتلهم، وهذا رأي الشافعية والحنفية .

قال الماوردي في الاحكام السلطانية صفحة ٤١: (ولا يجوز قتل النساء والولدان في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا) لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهم .

قال السرخسي في المبسوط ٣١/١٠) ولا يمتنع تحريق حصونهم بكون النساء والولدان فيها، وكذلك لا يمتنع تحريق حصونهم بكون الأسير المسلم فيها ولكن يقصدون المشركين .

ويجوز قتل الشيخ الكبير ان كان ذا رأي كما أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا عامر الاشعري على قتل دريد بن الصمة، وقد تجاوز المائتين، والحديث في الصحيحين، ولا يقتل الأعمى ولا المقعد ولا المعتوه في الأسارى لأنه انما يقتل من يقاتل والمقاتلة من الجانبين، ولا بأس بارسال الماء إلى مدينة أهل الحرب وحرقتهم بالنار ورميهم بالمنجنيق وان كان فيهم اطفال أو ناس من المسلمين . ويحل رميهم وان تترسوا بأطفال المسلمين) وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم العلة في الحديث الذي رواه أحمد وابو داود . وان كان فيه مقال بسبب المرقع بن صفى) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأة مقتولة فقال: ما كانت هذه لتقاتل .

اذن العلة في القتل هو المقاتلة فمن كان من أهل القتال قتل وقوتل قتل الراهب: أما الراهب فمدار القتل وعدمه على الخلطة مع الناس فان خالط الناس قتل وان كان معزولا لعبادته ترك، وقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما/ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيوشه قال:

اخرجوا باسم الله تعالى: تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله لا تغدروا ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع) رواه ابو داود وفيه ابراهيم بن اسماعيل وهو ضعيف وثقه أحمد .

ومدار خلاف الاثمة حول الاحاديث المتعارضة ظاهرا:

فمالك: أخذ بعموم النهي فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان) رواه الجماعة الا النسائي . نيل الاوطار ٢٤٦/٧

اما الشافعية: فيستدل لهم بأن هذا النهي عام وله مخصص من حديث الصعب بن جثامة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبببتون فيصاب من نساءهم وذريتهم ثم قال: هم منهم) رواه الجماعة الا النسائي .

(وزاد ابو داود قال الزهري: ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان) .

ولكن قول الزهري: ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان هذا وان كان يستدل به من تمسك بالنهي عن قتل النساء والولدان مهما كان الامر ويرى قول الزهري ناسخا الا انه يشهد للشافعية والحنفية حديث رواه الترمذي

من فقه الجهاد

مرسلاً) نصب صلى الله عليه وسلم المنجنيق على أهل الطائف) .

والحديث الذي رواه سلمة بن الأكوع (بيتنا هوازن) مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه أحمد وأبو داود وسكت عليه المنذري .

والبيات : هو الغارة في الليل .

وغزو الطائف وهوازن كان في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم أما منع الجيش المسلم من قتال المشركين إذا اختلطوا بأطفالهم ونسائهم على أية حال فهذا يعني وقف القتال ضدهم وفي هذا خطر على المسلمين واضرار بمصالح المجتمع المسلم خاصة في هذه الأيام التي أصبح القتال فيها بقذائف بعيدة المدى من المدفعية والطائرات والدبابات وهذا يعني منع استعمال هذه جميعها وإيقافه .

فإذا كان الفقهاء باتفاق أباحوا قتل المسلمين حالة تترس الكفار بهم فكيف لا يبيحون ضرب الكفار إذا كان معهم أطفالهم ونسائهم؟ هل حرمة نسائهم المشركين وأطفالهم أشد حرمة من دمائهم المسلمين؟ ثم إن المنع عن قتل النساء يوم أن كانت المرأة لا تشترك في الحرب ولا تدخل في الجيوش ولا تعتنق مبادئ كالشيوعية وغيرها تقاتل دونها وتموت في سبيلها، أما الآن فقد تغير الوضع وأصبحت المرأة لا تفترق في هذه الناحية كثيراً عن الرجل .

ويقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣٧/٢٨ هـ) إن الأئمة متفقون على أن الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقاتلوا فإنه يجوز أن نرميهم ونقصد الكفار، ولو لم نخف على المسلمين جاز رمي أولئك المسلمين أيضاً في أحد قولي العلماء .

قال ابن العربي في أحكام القرآن ١٠٤/١ (لا تقتل النساء إلا أن يقاتلن لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلهن وهذا مالم يقاتلن فإن قاتلن قتلن) .

وقد فرق الشافعية بين قتل الأطفال والنساء وبين قتل الرهبان والشيخ والعمي، فقد حرموا قصد قتل النساء والولدان إلا للضرورة فقال الرمي ٦٤/٨ ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة ولو لم يكن لها كتاب وخنثى مشكل ومن به رقة ما لم يقاتلوا أو يسبوا الله أو أحد رسله صلى الله عليه وسلم) .

أما بالنسبة للراهب والشيخ فقال الرمي ٦٤/٨ ويحل قتل راهب وأجير وشيخ أعمى ومن لا قتال منهم ولا رأي في الأظهر لعموم قوله تعالى (أقتلوا المشركين) والثاني لا يحل قتلهم) .